

أكدت أن القرار خلق أوضاعاً كارثية للعمالة الوطنية في القطاع الخاص

«الشفافية» تطالب مجلس الوزراء بتشكيل لجنة محايدة لتقييم أوضاع دمج أو فصل الجهات الحكومية

وجه رئيس مجلس ادارة جمعية الشفافة الكويتية ماجد المطيري رسالة الى سمو رئيس مجلس الوزراء مفادها : ان أي قرار لدمج الجهات الحكومية يجب ان يعمل على رفع كفاءة وفعالية الجهاز الحكومي تحت ما يسمى «تحسين الأداء» من خلال إلغاء التداخل والتكرار والازدواجية، وتوحيد المهام والادارات العليا، ويساهم بالشكل الأمثل على رشفة الجهاز الحكومي وتعزيز أدوات الشفافية والذّراعة وتقديم خدمات ذات كفاءة وفاعلية للمواطن مع التركيز على الدور الاصيل لتلك الجهة.

من جانبها قالت عضو مجلس الادارة ورئيس لجنة مراقبة الأداء الحكومي شيام الدولية : بعد تقييمنا لمرور أول سنة على القرار الذي اتخذته الحكومة السابقة بالدمج التعسفي « لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة » المسئول عن دعم و متابعة أوضاع العمالة الوطنية التي لا يتجاوز عددها 60 ألف مواطن في القطاع الخاص مع « الهيئة العامة للقوى العاملة » المسؤولة عن متابعة أوضاع العمالة الوافدة التي فاقت أكثر من 1.5 مليون وافد ، و التي ظهرت ملامحه واضحة من خلال الأوضاع الكارثية التي تواجهها العمالة



جمعية الشفافية الكويتية

الوطنية في القطاع الخاص من تعطيل لآليات التكوين والإحلال بالقطاع الخاص وخلق الأزمات المتعاقبة مثل كويتيون بلا رواتب وتخفيض

رواتب العاملين في الخاص وحرمان أصحاب المشروعات المتناهية في الصغر من دعم العمالة الوطنية وكذلك التأخر في صرف دفعة مستحققات دعم

العمالة عن ستة أشهر بالرغم من اقرارها مجلس الوزراء و المتحقق من الاستكمال أعمال مسار المهادي و الاجتماعي البالغ و مساهم في نفور الشباب

المطيري : الدمج يجب أن يعمل على رفع كفاءة وفعالية الجهاز الإداري للدولة

الكويتي عن العمل في القطاع الخاص و أساء الى الهدف السامي من انشاء اعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة .

وقالت : لقد البتت جائحة كورونا الخطأ التاريخي الذي ارتكبهت الحكومة بقرار الدمج من تعطيل لآليات الصرف و سوء الإدارة و تداخل الاختصاصات، كما اثبتت تسريبات قضية ما يسمى « النائب التغيالي » و التي طالت بعض المسئولين في الهيئة العامة للقوى العاملة ” مدى ترهل الجهاز الرقابي و سوء اختيار القيادات و استبعاد متعدد للكفاءات الوطنية .

كما ناشدت سمو رئيس مجلس الوزراء بتشكيل لجنة محايدة من الجهات الرقابية والمختصة لتقييم أوضاع دمج أو فصل الجهات الحكومية والتحرك الجاد والمباشر لحماية نزاهة تلك المؤسسات وتطویر أداء العاملين فيها ووقف العبث والتعسف في اتخاذ قرارات غير مدروسة تضر بالمصلحة العامة للدولة ومصالح المواطنين.

«اتحاد التعاونيات» ي دشّن منصة إلكترونية للقضاء على غلاء الأسعار



اتحاد الجمعيات التعاونية

مع وزارتي التجارة والشؤون لتفعيل دور التعاونيات في فرض الرقابة اللازمة وضبط المخالفات والعمل على معالجتها في أسرع وقت، كاشفا عن تلقي الخط الساخن عددا من الشكاوى حول أسعار السلع في بعض الجمعيات وعلى الفور وجه بعلاجها، مبيّنا حرص الاتحاد على توفير السلع الضرورية للمواطنين بالأسعار المناسبة والحلوله دون تركهم فريسة لجشع بعض التجار. وتعهّد بتوجيه الجولات التفتيشية والزيارات الميدانية للجمعيات التعاونية لمراقبة الأسعار لحين الانتهاء من تشيّن المنصة الإلكترونية الجديدة، وذلك لضمان تحقيق أقصى درجات الحماية للمواطنين في أسرع وقت.

Google play وعول على خبرة ومهنية أعضاء مجلس الإدارة في اجتياز التحدي الجديد والعمل على ضبط الأسعار، مؤكداً أن الاتحاد لديه الخبرة الكافية والآليات اللازمة لمنع حالات الجشع والتلاعب في الأسعار والعمل على استقرار الأسواق. وحث أعضاء مجالس الجمعيات على التعاون مع اتحاد الجمعيات لكبح جشع بعض التجار عن قطاع التعاون وسؤايرة المشروع الجديد الذي يصب في مصلحة المواطن، مشيراً إلى أن النظام الجديد يعمل على توعية المستهلكين وضمان حقوقهم من خلال الرقابة الشعبية للسلع والخدمات. وأكد الكشني أهمية التنسيق

اعلن رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية فهد الكشني عزم الاتحاد إطلاق مبادرة إلكترونية من شأنها العمل على ضبط أسعار السلع الاستهلاكية والغذائية داخل الجمعيات التعاونية، مؤكداً العمل على إنشاء نظام منطوّر يقوم بمهام مقارنة أسعار السلع بين الجمعيات التعاونية داخل الكويت من خلال وضع «باركود» الصنف في منصة إلكترونية للاتحاد والتي تظهر أسعار السلع في كل الجمعيات التعاونية داخل الكويت بمجرد وضع الباركود في التطبيق الذي يراقب الأسعار مع إمكانية تعديلها بأسرع وقت من خلال نظام موحد للرقابة الآلية الفورية عبر تطبيق متاح على الهواتف الذكية (App Store)

الأمير مهنتاً

العزیز ، لاسيما في إعداد وإصدار «تقويم العجيري» وبشكل متواصل على مدى عشرات السنين ، والذي يجسد ما يتعين به من علم عزيير ومعرفة واسعة في علم الفلك ، وريادة على صعيد المنطقة في هذا المجال الحيوي.

الحربي : تشغيل

موضحاً أن هذا يأتي من منطلق المسؤولية الوطنية لجميع العاملين بالوزارة من التوجيه الفني ومديري عموم المناطق التعليمية، كما أشاد بجهود الميدان التربوي المتمثل في مديري المدارس ، لما لهم من تأثير فعال على نجاح سير العملية التعليمية.

من جهته أشاد الوكيل المساعد للتعليم العام أسامة السلطان بالجهود المبذولة وتعاون الجميع في هذا العمل ، من مديري المناطق التعليمية ومديري عموم الإدارات، وأكد حرص الوزارة على اعتماد الطلاب المقدمين في مدارسهم، مطمئناً من واقع الحصانة الرسمية أن جميع المناطق بدأت في اعتماد المعلمين، حيث بلغ عدد الطلاب الذين سجلوا في المنصة التعليمية ما يقارب 33 ألف طالب .

وتقدم السلطان بالشكر لمديري المناطق التعليمية ومديري المدارس على تلبيةهم للدعوة، متمسكاً بالعرف أن لم يحضر بسبب الظروف الحالية.

وفي ختام الاجتماع تمت إتاحة الفرصة للحضور بطرح الأسئلة والاستفسارات ، التي تخص المنصة التعليمية .

وزراء الخارجية

الدول العربية ، بوحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها ولحمتها الوطنية واستقرارها وصون أمن شعبيها الشقيق ، علاوة على الدفع بالمسارات والمبادرات والجهود الدولية الرامية إلى وقف إطلاق النار وإنهاء العمليات العسكرية ، واستئناف العملية السياسية في ليبيا وتذليل جميع الصعاب التي ما زالت تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي.

وشدد الوزراء في قراهم الصادر عن الاجتماع الطارئ، الذي عقد بناء على طلب من مصر ليحث تطورات الأوضاع في ليبيا، على ضرورة منع التدخلات الخارجية أياً كان نوعها ومصدرها التي تسهم في تسهيل انتقال المقاتلين المتطرفين الإرهابيين الأجانب إلى ليبيا، وكذلك انتهاك القرارات الدولية المعنية بحظر توريد السلاح بما يهدد أمن دول الجوار الليبي والمنطقة.

وركزوا خلال الاجتماع، الذي مثل ليبيا خلاله المندوب الدائم لدى الجامعة صالح عبد الواحد الشماخي، على أهمية الحل السياسي للأزمة الليبية ودعم مجلس الجامعة للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات، والتأكيد على دور كافة المؤسسات الشرعية المبنية على الاتفاق السياسي الليبي ومخرجات مختلف المسارات الدولية والإقليمية وآخراها مؤتمر برلين.

كما أكدوا على الدور المحوري والأساسي لدول الجوار الليبي وأهمية التنسيق فيما بينها في جهود إنهاء الأزمة الليبية، وأن التسوية السياسية بين جميع الليبيين بمختلف انتماءاتهم هي الحل الوحيد لعودة الأمن والاستقرار إليها والقضاء على الإرهاب، معربين عن القلق الشديد من أن التصعيد العسكري الخارجي يفاقم الوضع المتأزم في ليبيا ويهدد أمن واستقرار المنطقة ككل بما فيها المتوسط، مع التأكيد على ضرورة وقف الصراع العسكري.

وجدوا رفض جميع التدخلات الأجنبية غير الشرعية التي تنتهك القوانين والقرارات والأعراف الدولية ، وتسهم في انتشار الميشتيات المسلحة الإرهابية الساعية لنشر أفكار التطرف وتغذية العنف والإرهاب، وللتغلبه بسحب كل القوات الأجنبية الموجودة على الأراضي الليبية وداخل المياه الإقليمية الليبية، والتحذير من مخبة الاستمرار في العمل العسكري لتحريك الخطوط التي توجد عليها الأطراف حالياً، تقاديا لتوسيع المواجهة.

ورحب وزراء الخارجية العرب بجميع المبادرات والجهود الدولية وجهود دول الجوار الرامية إلى وقف العمليات العسكرية، واستئناف العملية السياسية في ليبيا برعاية الأمم المتحدة.

كما رحب وزراء الخارجية العرب بما تضمنته إعلان القاهرة بشأن ليبيا الصادر في 6 يونيو الجاري، والذي يركز على أن الحل في ليبيا يجب أن يستند إلى الاتفاق السياسي الليبي ، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، ومخرجات مؤتمر برلين والمقررات والجهود الدولية الأهمية السابقة، التي نتج عنها طرح حل سياسي شامل يتضمن خطوات تنفيذية واضحة في المسارات السياسية والاقتصادية والأمنية، واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والطلب من كافة الأطراف الليبية والدولية التعاطي بإيجابية مع هذه المبادرات.

وأكد وزراء الخارجية العرب ضرورة التوصل الفوري إلى وقف دائم لإطلاق النار، والاتفاق على ترتيبات دائمة وشاملة لتنفيذه، والتحقق من الالتزام به من خلال استكمال أعمال مسار المباحثات الدائرة في إطار اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 بجنيف برعاية الأمم المتحدة، والعودة السريعة لمفاوضات الحل السياسي، واستكمال تنفيذ مسارات مؤتمر برلين في جانبها السياسي والاقتصادي لتحقيق تسوية شاملة للأزمة، تمهيدا لإجراء انتخابات لفتح الفرصة للشعب الليبي لاختيار ممثليه بحرية والانتقال لبناء الدولة الديمقراطية المدنية.

كما أكدوا أهمية قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بإلزام الجهات الخارجية كافة ، بإخراج المرتزقة من كافة الأراضي الليبية، والعمل على توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية في ليبيا ضمن مسار الحل السياسي وتفكيك الميليشيات وتسليم أسلحتها وفقا لخلاصات مؤتمر برلين.

وآدان الوزاري العربي كافة الانتهاكات لحقوق الإنسان أياً كان مرتكبوها في الأراضي الليبية كافة ، مشددين على أهمية إيلاء الحماية لكافة الأجانب في ليبيا.

وأكد الوزاري على الدور الأساسي لجامعة الدول العربية في تعزيز التشاور والتنسيق بين الدول الأعضاء بهدف التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للأزمة الليبية، ومواصلة الجهد القائم في إطار اللجنة الرباعية والتنسيق مع الشركاء الآخرين المعنيين بالشأن الليبي وخاصة الاتحادين الأفريقي والأوروبي. وطلب للجلس من الأمين العام للجامعة العربية متابعة تنفيذ هذا القرار ، وتقديم تقرير إلى المجلس في هذا الشأن، وكذلك مواصلة اتصالاته ومشاوراته مع سكرتير عام الأمم المتحدة ومختلف الأطراف الليبية والتأكيد على تعزيز دور الجامعة العربية من أجل تذليل الصعاب التي ما زالت تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي.

الشريان : بقاء

من جهته أوضح أستاذ التمويل في جامعة ستانفورد أميت سيرو، أن كل العمليات المالية التي تتم عبر البنوك معزولة المصدر والمخرج، لكن للأسف لو كانت البنوك تراقب هذه العمليات ، لما احتجنا وقتاً طويلاً لكشف عمليات غسل الأموال بدوره قال رئيس جمعية المال العام وأمين سر جمعية المحامين الكويتية عدنان أبل ، إن مجلس الأمانة لم يقم أبدا بدوره المنوط به في هذه القضية ، لافتاً كذلك إلى أن أقل من 10% من البلاغات التي درستها وحدة التحريات المالية تم تحويلها للنيابة العامة

إجمالي الإصابات

334 حالة، كما بلغ مجموع حالات الشفاء 32304 ، بعد تعافي 534 حالة .

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند في المؤتمر الصحفي اليومى ، أن من بين الحالات السالبة التي لبّنت إصابته بالرّض حالات مخالطة لحالات نكّدت إصابته، وأخرى قيد البحث عن مصدر العدوى وفحص المخالطين لها.

وأوضح السند أن حالات الإصابة الـ742 الجديدة تضمنت 385 حالة مواطنين كويتيين ، بنسبة بلغت 52 في المئة و 357 لغير الكويتيين ، بنسبة 48 في المئة.

أضاف أن المصابين حسب المناطق الصحية جاؤوا بواقع 240

عن 8 ملايين على مستوى العالم في ظل غياب أي لقاح. وشدد وزير الصحة السعودي على وضع «خطة صحية وإجراءات

عشدة لحجّاج هذا العام».

وأفاد أن العاملين بالحج سيخضعون أيضا لفحوص كورونا، وستجري متابعتهم خلال المخاس، وكشف وزير الربعة عن «تجهيز مستشفى متكامل لأي طارئ في الحج»، مشيراً إلى تطوير «بروتوكولات طبية مخصصة لموسم الحج».

من جانبه، قال وزير الحج والعمرة السعودي: «لدينا خطط تنفيذية استثنائية لحج هذا العام».

ورداً على أسئلة وسائل الإعلام، أوضح وزير الحج أن «فرصة الحج ستكون آمنة وصحية وتحافظ على السلامة».

ونفى الدكتور محمد صالح أي احتمال لمشاركة حجّاج من الخارج حتى لو أجروا فحوص كورونا، مؤكداً على رفض أي استثناءات.

وأشار إلى أن أعداد الحجّاج ستكون محدودة جداً، وقد أنها قد لا تتجاوز عشرة آلاف.

وحول معايير اختيار الحجّاج، رد وزير الحج والعمرة السعودي: «سننسق مع البعثات الدبلوماسية لتسهيل حجّاجهم».

وأشار وزير الحج السعودي إلى «تنفيذ إجراءات التباعد الاجتماعي خلال الحج، وتجنب الحشود الكبيرة».

ماكرون : لن

بوضوح شديد للرئيس أردوغان ، إنني اعتبر أن تركيا تمارس لعبة خطيرة في ليبيا اليوم تتعارض مع جميع التزاماتها التي تعهدت بها في مؤتمر برلين» ، في إشارة إلى مؤتمر للسلام عقد في وقت سابق من هذا العام.

أضاف : «إن تتعاون مع الدور الذي تلعبه تركيا في ليبيا».

وضمن الدعم التركي فيما يبدو تأميم العاصمة الليبية وغرب البلاد لحكومة طرابلس في وجه الجيش الوطني الليبي الذي يحتل بدعم الإمارات ومصر وروسيا .

وأوجّهت باريس اتهامات بدعم حفر سياسي، ونقّت فرنسا الاتهامات لكنها امتنعت عن توبيخ حلفائها كما انتقدت تركيا مراراً.

وندد ماكرون ، الذي تحدث هاتفياً أمس الأول ، مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لمناقشة الأزمة في ليبيا، بدور مرتزقة روس في ليبيا لكنه ركز معظم حديثه على دور تركيا .

وعندما سئل عن إعلان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بأن له الحق في التدخل في ليبيا، قال ماكرون إن قلق الرئيس المصري له ما يبرره.

وقال ماكرون :«لقد لاحظتم القلق المشروع للرئيس السيسي عندما يرى جنوداً يصلون إلى حدوده».

ولا يعرف بوجود قوات مدعومة من تركيا في الحدود المصرية.

وقال الرئيس الفرنسي«هذا موضوع يخص منطقة البحر المتوسط يؤثر علينا لأنه في ليبيا اليوم يفر رجال ونساء كل يوم من البؤس ويأتون إلى أوروبا. هل تعتقدون أننا يمكن أن نترك تركيا لفترة طويلة تصدر مقاتلين سوريين إلى ليبيا في ضوء كل ما نعرفه؟».

جنرالات إسرائيليون

ترامب، معلّنين مساندتهم له عشية الاجتماع المقرر اليوم في البيت الأبيض ، لبّيت في موقف الإدارة الأمريكية من خطة الضم الإسرائيلية، وحجم الضم الذي من المقرر أن تقره حكومة الاحتلال لفرض السيادة الإسرائيلية على مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، وخاصة أن خطة ترامب الأصلية، التي أعلن عنها في يناير الماضي، تتحدث عن ضم 30 في المئة من مناطق «سي» في الضفة الغربية للحلثة لدولة الاحتلال.

ولفتت الصحفية إلى أن السفير الأمريكي لدى إسرائيل، دافيد فريدمان، المؤيد للاستيطان في الأراضي المحتلة، سيقوم غداً بتسليم الرسالة إلى ترامب.

ويأتي توجيه هذ الرسالة في محاولة من رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو للرد على ادعاءات قادة وجنرالات سابقين في جيش الاحتلال ضمن حركة «قادة وضباط من أجل الأمن».

وقضى مخطط الضم في صورته الحالية واشترطه بتسسيق إقليمي، لأن «من شأنه المشروع أن يسبب أضرارا بالغة للأمن الإسرائيلي».